

النائب مبارك:
انتهاكات أجهزة أمن الضفة
تهدد النسيج الاجتماعي

الخميس

1 ربيع الآخر 1438 هـ - 29 ديسمبر / كانون أول 2016 م

السنة الثامنة - العدد (204)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

عقد جلسة طارئة بمشاركة نواب حركة فتح التشريعي: قرار "عباس" رفع الحصانة عن بعض النواب باطل



النائب جمعة: تفعيل التشريعي
بالاتفاق والاجماع الوطني ضرورة ملحة



النائب خريشة: لا يملك أحد
حق تجريد النائب من حصانته



النائب الغول: قرار رفع
حصانة بعض النواب باطل



د. بحر: الجلسة جاءت دفاعاً
عن حصانة النواب



أمين عام التشريعي يناقش قضايا
قانونية مع شركة كهرباء غزة

07 <<<

لجنة التربية تلتقي برئاسة الجامعة
الإسلامية والكلية الجامعية

06 <<<

د. بحر يبرق بالتحية للمعلم الفلسطيني
في يومه ويطالب الحكومة بتمكين
المعلمين من حقوقهم

02 <<<

لجنة الأمن والداخلية تنظم جولة
ليلية لنقاط الشرطة

06 <<<

رئاسة التشريعي تبرق بالتحية للمعلم الفلسطيني في يومه وتطالب الحكومة بتمكين المعلمين من حقوقهم

كل ما يملك لطلابه وتلاميذه، ومنهم من قدم روحه وأبناءه من أجل الوطن، منوهاً إلى أن شعبنا يحظى بأعلى نسبة تعليم على مستوى العالم العربي والإسلامي.

وعبر عن وقوف ودعم المجلس التشريعي ولجانه المختصة للمعلم الفلسطيني الصامد في قطاع غزة والذي يعمل لرفعة شأن العملية التعليمية وبناء جيل قوي يؤمن بعدالة قضيته ويكون في المستقبل جيل النصر والتحرير، وأضاف: "المعلم الفلسطيني يشكل الركيزة الأهم في محاربة سياسة التجهيل الصهيونية".

وأكد أن احترام المعلم الفلسطيني وتقديره والحرص على إرضائه وظيفياً وأولوية وطنية، وأن المعلم الفلسطيني يشكل الأساس الصالح للنهضة والبناء والتقدم للوطن والمجتمع.



طالب الدكتور أحمد بحر حكومة التوافق برئاسة "الحمد لله" بتحمل مسؤولياتها تجاه المعلم الفلسطيني وتمكينه من حقوقه، لافتاً خلال حفل نظمه وزارة التربية والتعليم بقاعة رشاد الشوا بمناسبة يوم المعلم الفلسطيني إلى أن المعلم المخلص هو الذي يبني ويؤسس جيلاً واعياً بحقوقه وواجباته الوطنية والدينية.

واستهجن ما يتعرض له المعلم الفلسطيني من تمييز بين غزة والضفة من قبل حكومة التوافق برئاسة "الحمد لله"، مشيراً إلى أن المعاناة والتمييز لا تتوقفان عند التعليم بل هي ممتدة لبقية الوزارات كالصحة والداخلية وغير ذلك من الوزارات والمؤسسات التي تعاني من قلة الموازنات والامكانيات. وهنا بحر المعلم الفلسطيني في يومه مشيراً إلى أن المعلم ظل صامداً يقدم

خلال مشاركته في مسير نظمها الأمن الوطني د. بحر: الشباب هم قادة الثورات وأمل المستقبل وعلى الامة دعم قضية فلسطين بكل قوة

الأمن القومي المصري ونعتبره أمن فلسطين، وسنحمي الحدود من أي عبث محتمل، ونطمئن الأشقاء المصريين بأننا لن نكون إلا عوناً لهم وسنداً قوياً".

ولفت بحر إلى أن شباب الفتوة هم رجال المستقبل الذين سيشاركون في تحرير فلسطين بإذن الله، مخاطباً المشاركين بالمسير بقوله: "أنتم اليوم تستعدون لنصرة القضية الفلسطينية، أنتم أمل المستقبل لقضيتنا العادلة". مشيراً إلى أن هذا التدريب واجب وطني على كل شباب فلسطين، خاصة أن القدس محتلة ويعمل الاحتلال على تهويدها وهي بحاجة لرجال لتحريرها.

وأشار إلى أن شعبنا وعلى الرغم من استمرار الحصار والمماطلة والتسويق في رفعه، غير أنه لن يتنازل عن الثوابت والمقدسات، ولن يكون بيننا من يتنازل عن أرض فلسطين أو يلقي البندقية، منوهاً إلى أن المقاومة ستبقى تسير نحو تحرير فلسطين وهي تعمل من أجل ذلك صباح مساء، ولن تنحرف أو تختلط عليها الأوراق، وستبقى تدافع عن أعظم وأشرف قضية وهي القضية الفلسطينية.



مسئولية حماية الوطن وحراسة حدوده، والمضي قدماً نحو المساهمة والمشاركة في تحرير الوطن من رجس الاحتلال. وقال بحر خلال كلمته: "نحن نحترم

بحماية الحدود والثغور من أي عدوان، وعناصره يقومون بأداء واجباتهم الوطنية ومهامهم الميدانية على أكمل وجه، وهم يعدون أنفسهم عسكرياً وروحياً، وعلى عاتقهم تقع

أكد للعالم أن القضية الفلسطينية قضية الأمة وليست خاصة بالشعب الفلسطيني فقط". وأكد أن جهاز الأمن الوطني يحمل عقيدة أمنية وطنية بامتياز ويقوم

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني شباب الأمتين العربية والإسلامية لدعم قضيتنا والمشاركة في شرف تحرير فلسطين، والسير على خطى الشهيد التونسي محمد الزواري، الذي ضرب أروع الأمثلة في مشاركة الشباب العربي بدعم ومساندة القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية، مؤكداً أن الشباب يشكلون عصر الأمل للمستقبل. جاء ذلك خلال مشاركة "بحر" في مسيرة عسكري للنخب الطلابية لفتوة غزة بعنوان "مسير فتوة فلسطين على خطى المجاهدين"، والذي نظمه جهاز الأمن الوطني بمدينة غزة، بحضور النائب في المجلس التشريعي عبد الرحمن الجمل، وقائد قوات الأمن الوطني في قطاع غزة العميد نعيم الغول، وبمشاركة قيادات وضباط من الجهاز.

وقال بحر: "الشباب هم قادة الثورات ومستقبل الوطن، وقضيتنا لا تخص فقط شعبنا الفلسطيني إنما تقع في اهتمام الأمة العربية والإسلامية كافة، وذلك لأن القدس عقيدة راسخة في قلوب جميع المسلمين، والشهيد التونسي "محمد الزواري"



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

حرب الفرقان.. بداية النهاية للمشروع الصهيوني

يصادف هذه الأيام الذكرى الثامنة لحرب الفرقان التي شهدت أول حرب صهيونية شاملة على قطاع غزة منذ عام 1967، والتي شكلت بداية الانكسار للعريضة والغرور العسكري الصهيوني الذي اعتقد أن جيشه المدمج بكل أنواع الأسلحة المتطورة لا يمكن أن يُقهر أو يُهزم.

من هنا تلقى الصهاينة على أرض غزة الصامدة عبر معركة الفرقان صفعتهم الأولى التي تلتها صفة حرب السجبل عام 2012 التي أراد الاحتلال فيها إعادة الكرة على غزة ومقاومتها الباسلة، قبل أن تعود الجحافل الصهيونية في محاولة يائسة عام 2014 لتنفيذ ما فشلت في تحقيقه خلال الحربين السابقتين، فكان نصيبها -مجدداً- الخزي والعار. إن العبرة الأهم التي يجب على قادة الاحتلال استخلاصها من وراء الحروب وكافة أشكال العدوان ضد شعبنا ومقاومتنا التي استخدم فيها كامل قوته وعدته العسكرية الغاشمة، تكمن في استحالة كسر إرادة شعبنا ومقاومتنا وحملها على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية، أو دفعها للتناكب عن مسار المقاومة والتحرر الوطني مهما بلغت الآلام والمعاناة والتضحيات.

يخطئ العدو حين يعتقد أنه قادر على فرض إرادته على شعبنا ومقاومتنا بالقوة الغاشمة أو بامتلاك جعجة التهديد والوعيد بين الحين والآخر، فالدماء الفلسطينية التي ما فتئت تراق في ميادين الشرف والبطولة في إطار الرد على الحروب والمعارك الصهيونية لا يكسرهما أو يفت في عضدها أي تهديدات صهيونية جوفاء بقدر ما يزيد بها قوة على قوتها، وثباتاً على ثبات، وصموداً فوق صمود، ويجعلنا أكثر إصراراً على التمسك بحقنا في المقاومة حتى النصر والتحرير، وأكثر تمسكاً بحقوقنا المشروعة وثوابتنا الوطنية غير القابلة للمساومة أو التفریط في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف. ينبغي أن يتذكر العدو الصهيوني على الدوام أن الحروب وكافة جولات التصعيد المنصرمة قد أذهبت عهد العريضة المفتوحة والقدرة على فرض أجندة البطش والعدوان، وأن قوى المقاومة قد استخلصت عبر ودروس الماضي والحاضر، وأدارت الحروب ومعارك التصعيد سابقاً بجدارة وحكمة واقتدار، وتمكنت من إرباك ساسة وعسكر العدو وإجبارهم على الانكفاء وأن يحسبوا للمقاومة وقدراتها العسكرية ألف حساب.

لقد أثبتت تجارب العدوان والتصعيد الماضية أن العدو الصهيوني لم يعد مطلق اليدين، وأن عدوانه له ثمن، وأن المرحلة الراهنة وأي مرحلة قادمة لن تستنسخ يده الطولى التي بطشت بشعبنا فيما مضى، وأن إطلاق سيول التهديدات الفارغة، التي طالعنا بعضها مؤخراً من قادة العدو وبعض وزرائه، لا يسمن ولا يغني من جوع. لذا، لا مفر من أن يعترف قادة الاحتلال بإفلاسهم العسكري والسياسي في مواجهة شعبنا ومقاومته الباسلة، وألا يعمدوا إلى تفرغ مكبوتات حقدهم وقهرهم وأفلاسهم على أرض القدس والضفة الغربية المجاهدة، ومحاولة المساس بأهلها الصامدين، كجزء من حالة التعويض والإسقاط النفسي الذي خلفته هزيمتهم واندحارهم في غزة الشماء. إن الجهد المقاوم اليوم لا يمتطي الشعارات الرنانة التي تلجلج الأرض وتدوي في فضاء الناس والإعلام، وإنما يبدو في مستوى الإعداد العسكري الكبير الذي لا يدركه أحد، ولا يراه الناس عياناً إلا في قلب الميدان، متجسداً في البطولة الكبرى والثبات العظيم والصمود الرائع، ما أذهل الاحتلال وترك قاده في حيرة لن يستفيقوا منها إلا بتحرير أرضنا ومقدساتنا بإذن الله... وما المشروع الذي قاده الطيار التونسي الشهيد محمد الزواري عنا ببعيد.

وكما فشل العدو الصهيوني في كل أشكال العدوان والحروب السابقة سيكون مصيره الفشل في سياق أي معركة أو حرب قادمة بإذن الله، ولن يتجرع، حين يفكر بأي حقاقة جديدة ضد شعبنا ومقاومتنا، إلا مرارة الخسارة الكاملة والخذلان التام. في الذكرى الثامنة لحرب الفرقان نتوجه بالتحية كل التحية إلى أرواح شهداء حرب الفرقان، وعلى رأسهم الشهيد النائب القائد سعيد صيام وزير الداخلية الأسبق، والشهيد القائد اللواء توفيق جبر قائد الشرطة الفلسطينية الأسبق، والشهيد القائد الداعية نزار ريان، وكل شهداء شعبنا، وإلى الجرحى والمتضررين وأصحاب البيوت المهدامة، مؤكداً أنهم يعبدون لنا طريق النصر، ويشكلون الوقود الدافع لمسيرة التحرير التي ستتكلل بالخلاص من الاحتلال بإذن الله.

ستبقى غزة الصامدة والضفة الغراء شامخة الهامة رغم أنف الصهاينة الحاقدين... وستبقى مقاومتنا الفلسطينية نبراساً لكل أبناء شعبنا في مسيرتنا المباركة نحو النصر والتحرير والاستقلال.

وختاماً.. فإننا نؤكد لأبناء شعبنا وأمتنا أننا سنظل الأوفياء لدماء الشهداء والجرحى والمكولمين والمعذبين، ولن نقبل أو نستقبل حتى يأذن الله بالنصر والتحرير، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الحكيم.

التشريعي يوقع مذكرة تعاون مع الجامعة الإسلامية



الجامعة الإسلامية من الاطلاع على الأعمال التحضيرية لمشاريع القوانين، وتمكين الطلبة من التدريب في المجال القانوني والبرلماني، وكذلك تمكين الطلبة من حضور جلسات المجلس التشريعي.

وتعهدت الجامعة بموجب مذكرة التعاون الموقعة بقيام طواقمها الأكاديمية بوضع الملاحظات على مشاريع القوانين المُرسلة إليهم من المجلس التشريعي، وعقد أنشطة لا منهجية للتعريف بالتطورات التشريعية، وكذلك قيام الهيئة الأكاديمية بالجامعة بإعداد المذكرات التوضيحية للقوانين بالتعاون مع المجلس التشريعي.

وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، ومدير عام الشؤون القانونية أمدد الأغا، وعدد من الأكاديميين بالجامعة.

ونصت المذكرة الموقعة على ضرورة التعاون بين المجلس التشريعي والجامعة الإسلامية من خلال التنسيق المشترك والمتبادل في المجالات التشريعية والقانونية ومجالات التدريب وتبادل الإصدارات بين المؤسسات، وذلك بهدف تحقيق تعاون مثمر بين المجلس التشريعي الفلسطيني وكلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية.

كما نصت المذكرة على تمكين

وقع المجلس التشريعي الفلسطيني مذكرة تعاون مع الجامعة الإسلامية بغزة، تضمنت تحقيق تعاون مشترك ومتبادل بين المؤسسات في المجالات التشريعية والقانونية وتبادل الخبرات، ومثل المجلس التشريعي في حفل توقيع المذكرة النائب الأول لرئيس المجلس الدكتور أحمد بحر، في حين وقع المذكرة نيابة عن الجامعة الإسلامية رئيسها الدكتور عادل عوض الله، وذلك بمقر الجامعة بغزة. وحضر حفل التوقيع كلاً من رئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية نصر الدين المزيني، وعميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة د. ماهر السوسي،

لجنة التربية تستمع لوكيل الصحة ومدير الخدمات الطبية العسكرية

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش، ومدير عام الخدمات الطبية العسكرية د. سعيد السعودي، بمقر التشريعي يوم أمس الأول، وترأس الجلسة النائب خميس النجار مسئول الملف الصحي بلجنة التربية، وبحضور النواب: سالم سلامة، يوسف الشرافي، يحيى العبادسة، محمد شهاب، هدى نعيم، جميلة الشنطي، وناقش النواب أثناء الجلسة الوضع الصحي في مستشفيات القطاع، بالإضافة لعمل الخدمات الطبية العسكرية وسبل التعاون مع وزارة الصحة بهدف تحسين وتجويد الخدمات الطبية المقدمة للجمهور.

وناقش الحضور الآليات المقترحة للتعاون بين وزارة الصحة والخدمات العسكرية فيما يتعلق بالمستشفى الجزائري في خان يونس، ودعا النائب النجار إلى استغلال المشفى وتأهيله لتقديم الخدمات الطبية للعسكريين وللمدنيين معاً. من ناحيته أكد د. السعودي استعداد الخدمات الطبية للقيام بذلك، لافتاً لضرورة تقديم وزارة الصحة كل ما ينقص المشفى من الكوادر والمستلزمات والأدوية، منوهاً لتقديم الخدمات الطبية العسكرية للخدمة الطبية للمدنيين في حال دعت الضرورة لذلك، ومشهداً على أن الخدمات الطبية تضع كل إمكانياتها تحت تصرف وخدمة المواطنين. بدوره أكد د. أبو الريش استعداد وزارته للتعاون مع الخدمات الطبية العسكرية وتقديم المستلزمات والأدوية للمشفى المذكور بغية تأهيله وتزويده بما يلزم حتى يتمكن من تقديم الخدمة للمواطنين عسكريين ومدنيين، مشيراً إلى أن وزارته لا يمكنها تقديم أو تغطية نقص الكوادر الطبية لأن مستشفيات الصحة تعاني من ذلك أصلاً.

وأشار أبو الريش إلى أن وزارته لديها نقص في الكوادر الطبية وخاصة التمريض، وعمال الخدمات، بالإضافة لنقص شديد في الأسرة الخاصة بالمرضى، وهي بفعل ذلك عاجزة عن فتح العديد من الأقسام الجاهزة بالمستشفيات، داعياً حكومة "الحمد لله" للقيام بواجباتها تجاه مؤسسات الوزارة في القطاع اسوة بالضفة الغربية. وأكد أن وزارته بصدد تنفيذ مشروع وصفه بالمشروع الحيوي والضرورة وهو مشروع فرم النفايات الطبية بدلاً عن حرقها لما للحرق من مخاطر صحية وأضرار على البيئة، وفي نهاية اللقاء أكد النواب على دعمهم لوزارة الصحة، ووعد النائب النجار بالتواصل مع الجهات الرسمية لتذليل أي عبة تعترض العمل الصحي، بالإضافة للبحث عن حلول لمشكلات نقص الأدوية والكوادر والمستلزمات الطبية في المستشفيات.

النائب مبارك: انتهاكات أجهزة أمن الضفة تهدد النسيج الاجتماعي

دان النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد مبارك ما قام به أفراد من جهاز المخابرات العامة من خطف للمواطن حمدان جمال السيد أحمد وشقيقه والاعتداء عليهما وعلى زوجته التي كانت برفقته بالضرب وسط مدينة رام الله يوم أمس دون مراعاة لأية قيمة انسانية وحضارية ووطنية وخاصة الاعتداء على سيدة أمام زوجها مما يتنافى مع دين وتقاليد وعادة شعبنا وأخلاقه.

واعتبر النائب مبارك هذه الظاهرة تصعيداً خطيراً يهدد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية ويثير الفتنة ويفسح المجال للعابثين بأمن الوطن والمجتمع أن يمارسوا دورهم السلبي في هذا الإطار بهدف إثارة النزاعات والخلافات واشعال نار الفتنة في شوارع ومدن وأحياء الضفة الغربية المحتلة. وحمل النائب مبارك قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عن حماية المواطنين، مطالباً بوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت للأسف متكررة دون حسيب ولا رقيب، داعياً لمحاسبة المسؤولين عن ارتكابها ووضع حد لكافة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين في سجون الأجهزة الأمنية على خلفية الانتماء السياسي أو الفصائلي. وأهاب مبارك بكافة المؤسسات القانونية والحقوقية المحلية والدولية والقوى والفصائل ونواب المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني أن تعلي صوتها في وجه هذه الممارسات الغريبة والشاذة عن أخلاق شعبنا، مناشداً الجميع بوقف حازمة وصارمة لمنع تكرار هذه الانتهاكات بحق الشرفاء من أبناء شعبنا.

عقد جلسة طارئة بمشاركة نواب حركة فتح وناقش

التشريعي: المجلس سيد نفسه وقرار "عباس" برفع الحصانة

النواب: نرفض تغول السلطة التنفيذية على السلطات التشريعية

عقد المجلس التشريعي الأسبوع المنصرم جلسة طارئة بمقره في مدينة غزة بمشاركة نواب من قائمتي فتح وحماس، ناقشوا تقرير اللجنة القانونية حول اعتداء السلطة التنفيذية على الحصانة البرلمانية للنواب وأعضاء المجلس التشريعي، معتبرين قرار "أبو مازن" الأخير بهذا الشأن باطل وغير قانوني ولا قيمة له، مؤكدين أن التشريعي إنما هو سيد نفسه، ولا يجوز لأحد كائن من كان أن يرفع الحصانة البرلمانية عن نوابه، وأشار النواب إلى الإجراءات القانونية التي من المفترض أن تتم في حالة رفع الحصانة البرلمانية عن أحد من نواب المجلس، منوهين إلى أن ذلك يتم من خلال المجلس نفسه وبأغلبية الثلثين وفي نهاية الجلسة أقر النواب تقرير اللجنة القانونية بالإجماع.



تغول السلطة التنفيذية على السلطات التشريعية والقضائية، مشيراً إلى أنه



ليس من حق المحكمة الدستورية منح الرئيس حق رفع الحصانة عن النواب، مطالباً النواب بتبني قانون يعتبر رفع الحصانة التي قام بها عباس غير قانوني.

النائب هدى نعيم

قالت: "إن أقل الواجب الوطني أن نقوم بتوحيد جهودنا كفلسطينيين بطابع وطني وحدوي حتى لا يتفرد



بنا الاحتلال مستغلاً انشغال المنطقة بأزماتها الداخلية".

وطالبت بوضع حد للتفرد بالسلطة، مشيرة إلى تغول "عباس" على المجلس التشريعي وعلى أعضائه، منوهة لتقديمه مصلحته الشخصية على المصلحة الوطنية، ومطالبة بالتحرك بجرأة لحماية النظام السياسي، مقترحة تشكيل لجنة برلمانية من النواب المشاركين بالجلسة تعمل لوضع رؤية لتفعيل المجلس بكامل كتله وقوائمه البرلمانية، بالإضافة لوضع خطة لتوحيد

موقف حاسم ضد قرار رفع الحصانة عن بعض النواب.

6.دعوة أعضاء المجلس كافة للاستمرار في أداء مهامهم الموكلة إليهم بموجب القانون.

7.تحميل السلطة في رام الله المسؤولية الكاملة عن تداعيات إصدارها قرارات غير دستورية.

8.ضرورة الإسراع في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، واحترام القوانين الفلسطينية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

مداخلات النواب

النائب حسن خريشة



أشار إلى أن هذه الجلسة جاءت انحيازاً لمجلسنا المعطل في الضفة منذ فترة طويلة، مؤكداً أن الحصانة البرلمانية حق للمجلس ولا يملك أي أحد حق تجريد النائب من حصانته البرلمانية إلا المجلس التشريعي وعبر سلسلة إجراءات قانونية.

وأضاف: "التشريعي ليس طرف في أي صراع سياسي، ومن الواجب علينا أن ندافع موحدين عن قضايانا الوطنية ونشرع ونراقب بما يخدم المصلحة العامة بعيداً عن المناكفات السياسية".

النائب أشرف جمعة

اعتبر تفعيل المجلس التشريعي بالاتفاق والاجماع الوطني ضرورة ملحة، رافضاً

نفسها بالإضافة الي الاعتداء على حصانة النواب.

واعتبر التقرير أن قرارات محمود عباس بشأن رفع الحصانة عن خمسة من أعضاء المجلس التشريعي منعدمة وفاقة للمشروعية القانونية والدستورية وليست لها أية قيمة قانونية على الإطلاق، مؤكداً أن المادة (53) من القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاتها حظرت التعرض لعضو المجلس التشريعي بأي شكل من الأشكال، بالإضافة لحظر مساءلة أعضاء المجلس جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبديونها أو اتخاذ أي إجراء قضائي بحقهم.

وأكد الغول في تقريره إلى أن المحكمة الدستورية غير شرعية على مستوى النشأة والتشكيل، مشيراً للشروط القانونية الموضوعية والإجرائية اللازمة لرفع الحصانة عن النواب منها تقديم طلب خطي من النائب العام إلى رئيس المجلس التشريعي، يتبعها سلسلة إجراءات قانونية.

وأوصى التقرير بما يلي:

1.ضرورة تمكين المجلس التشريعي من القيام بمهامه الدستورية والتشريعية والرقابية.

2.التأكيد على انعدام قرارات رفع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي (نجا أبو بكر، جمال الطيراي، شامي الشامي، ناصر جمعة، وسابقاً محمد دحلان) لأنها فاقدة للمشروعية القانونية والدستورية.

3.اعتبار اعتداء الأجهزة الأمنية في رام الله على أعضاء المجلس التشريعي داخل مبنى الصليب الأحمر جريمة يعاقب عليها القانون وملاحقة كل من شارك في هذا الاعتداء.

4.التأكيد على قرارات التشريعي السابقة بشأن انعدام قرار تشكيل ما يسمى المحكمة الدستورية العليا.

5.دعوة الفصائل الفلسطينية إلى اتخاذ

وقال الدكتور أحمد بحر خلال كلمته الافتتاحية أن مجموعة من أعضاء المجلس "تجاوز عددهم الربع" من إجمالي عدد الأعضاء تقدموا بطلب مكتوب لرئاسة المجلس التشريعي لعقد جلسة طارئة وذلك لمناقشة موضوع الاعتداء على حصانة أعضاء المجلس، مبيناً أن هذا الإجراء تم عملاً بأحكام القانون الأساسي وتعديلاته، وبلاستناد إلى أحكام المادة (22) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

وأكد أن رئاسة المجلس وجهت دعوات للكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين، للمشاركة بالجلسة التي تأتي من أجل الدفاع عن حصانة النواب حتى يأخذ المجلس دوره الريادي في التصدي لأية مؤامرة تستهدف النظام السياسي الفلسطيني بمكوناته كافة.

وأشار لرعاية التشريعي للحوار الوطني في العام 2006م، وصولاً لتوقيع وثيقة الوفاق الوطني، مشدداً على ضرورة الوقوف موحدين لمواجهة مخططات الاحتلال، مبرقاً بالتحية للأسرى في سجون الاحتلال وعلى رأسهم النواب: مروان البرغوثي، أحمد سعدات، حسن يوسف، محمد أبو طير، عزام سلهب، وجمال الننتشة.

تقرير اللجنة القانونية

بدوره تلا رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول تقرير لجنته مشيراً إلى أن المجلس التشريعي الأول كان قد وضع في العام 2002م القانون الأساسي الذي تضمن المبادئ الدستورية الأساسية وحدد طبيعة النظام السياسي بأنه ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، مؤكداً أن القانون الأساسي حدد مدة الولاية لكل من المجلس التشريعي ورئاسة السلطة، وإن ما يجري في رام الله هو اغتصاب للسلطة وتطاول على النواب، واعتداء صارخ على حصانة المؤسسة التشريعية

القضاء بين غزة والضفة.

النائب ناصر جمعة

من ناحيته تحدث النائب ناصر جمعة في اتصال هاتفي من الضفة باسم النواب الذين رفعت عنهم الحصانة البرلمانية، مؤكداً أنهم يدافعون عن



القانون الأساسي، ومشيراً إلى أن المجلس التشريعي سيد نفسه، ومعبراً عن رفضه لتغول "عباس" على السلطة التشريعية والاعتداء على نوابها الذين انتخبهم الشعب الفلسطيني في أنزه انتخابات عرفتها الساحة الفلسطينية. وأكد ناصر على أنه وزملاءه يدافعون عن مبدأ سيادة القانون، ويحترمون

الاعتداء على حصانة الأعضاء

حصانة عن بعض النواب باطل وغير قانوني ولا قيمة له

تشريعية والقضائية، وتفعل التشريعي ضرورة ملحة



للسلطة التنفيذية، مؤكداً أن استهداف "عباس" للتشريعي لن ينتهي برفع الحصانة عن زملائنا النواب بل سيستمر إذا لم نعمل كل ما بوسعنا لإيقافه. وقال: "إن حالة التفرد التي يريدها عباس والاقصاء وتركيز كل السلطات بيده هي حالة مستنكرة بشدة، داعياً لمواجهة الاحتلال بالوحدة والاتفاق على برنامج سياسي مشترك وموحد". ورفض الاعتداء على حصانة النواب قائلاً: "لن نعتزف بهذه القرارات ونعلن تضامننا مع زملائنا الذين رفعت عنهم الحصانة دون أي مسوغ قانوني". مقترحاً أن يضاف إلى التوصيات تحرير مذكرة قانونية واضحة ترفض التغول على السلطة التشريعية وتوزيعها على برلمانات العالم.

النائب سالم سلامة

من ناحيته قال النائب سالم سلامة: "إن الذي لا يحافظ على النظام لا يمكن أن يكون جزءاً من لَمَ الشمل الفلسطيني، كنا نود أن يبقى المجلس صاحب حصانة قوية، ويستمر قائماً وفاعلاً دون



تغول عليه من أحد". وأكد أن المجلس لن يستسلم أمام محاولات اغتصاب حقوقه ونزع حصانة نوابه، داعياً أعضاء المجلس بغزة والضفة لعدم الاستجابة لتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية أيضاً، مضيفاً: "يجب أن يستدرك النواب ما فاتهم سابقاً ويعملوا على عقد المجلس التشريعي بحضور جميع الكتل والقوائم".



موضوع رئاسة عباس للسلطة، مؤكداً أن شعبنا بحاجة ماسة إلى إرادة



حقيقية لتحقيق المصالحة، مشيراً إلى أن القضية الفلسطينية تتعرض للخطر الكبير نتيجة سلوك سياسي فاشل ينتهجه شخص بعينه، مشدداً أن ذلك يوجب علينا وقفة سياسية جادة تراعي الثوابت الفلسطينية للخروج من الأزمة ووضع حد لتجاوزات وتغول "عباس".

النائب خليل الحية

بدوره شدد الحية على توقف حالة التفرد والتغول على كل السلطات، داعياً كل الكتل البرلمانية لوضع آليات لانعقاد المجلس التشريعي وعدم الرضوخ



للخروج من الحالة السياسية التي نعيشها، مشيرة لمنع السلطة في رام الله لنواب الضفة من مشاركة زملائهم بالجلسة الجارية بغزة، مؤكدة على حق التشريعي في عقد جلسة شاملة تكون أكثر تأثيراً وشمولية دون إذن من أحد.

النائب صلاح البردويل

قال: "إن الخلاف الدائر مع "عباس" جوهره سياسي بامتياز حيث أنه يريد إجبار جميع الفصائل على رؤية واحدة وهذا مخالف لمنطق الديمقراطية، إن ما جمع اليوم نواب فتح وحماس هو الانتصار لإرادة الشعب واحتراماً للقانون".

ونوه البردويل إلى أن حركته غلبت التوافق الوطني على القانون في

بتشكيل لجان برلمانية للعمل على تفعيل المجلس، مؤكداً أن التشريعي يشكل أهم ضمانة للحفاظ على النظام السياسي للسلطة، منوهاً إلى أن هدم هذه المؤسسة يشكل حالة فوضى لن يستفيد منها أحد غير الاحتلال. وأكد تمسك التشريعي بوظيفته المتمثلة بإعطاء الثقة لأي حكومة، بالإضافة للمهام الرقابية والتشريعية وإقرار الموازنة، مضيفاً: "لا تعتبر أي حكومة شرعية إلا بنيلها الثقة من البرلمان"، داعياً الحكومة الحالية لتصويب أوضاعها والطلب من المجلس إعطاؤها الثقة.

النائب سميرة الحلايقة

أكدت الحلايقة على خطورة ما حصل بحق النواب الخمسة من قائمة فتح، معتبرة هذه الخطوة بمثابة التهديد لخطوات أكبر وأكثر خطورة على التشريعي، منوهة إلى أن قرار "عباس" الأخير جاء نتيجة خلافات فتاوية داخلية، مضيفة أن تغول السلطة التنفيذية يجب أن يتوقف على الفور. ودعت الحلايقة لإجراء انتخابات عامة

القانون الأساسي الذي يمثل روح الحياة السياسية الفلسطينية، مشيراً إلى أن التشريعي هو صاحب الحق في رفع الحصانة البرلمانية ومحاسبة النواب وليس أي جهة أخرى. وأضاف جمعة: "إن الاتهامات السياسية التي وجهت للنواب الذين رفعت عنهم الحصانة تأتي من باب المناكفة واستخدام السلطات بشكل مطلق للانتقام من الخصوم السياسيين".

النائب يحيى العبادسة



بدوره وصف النائب يحيى العبادسة الجلسة بالتاريخية ويمكن البناء عليها، وأثنى على مقترح النائب هدى نعيم

لجنة التربية تلتقي برئاسة الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية وتبحث أوضاع التعليم العالي

والكلية الجامعية شرخاً وافيًا حول واقع المؤسسات والبرامج والتخصصات العلمية والمهنية المتوفرة لديهم، بالإضافة للدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات، مؤكداً على حرص مؤسساتها على جودة التعليم والبيئة التعليمية والأكاديمية والالتزام بالقوانين، ومعايير هيئة الاعتماد والجودة والمعايير التي تضعها الوزارة حسب الأصول. من جانبهم استعرض النواب أعضاء لجنة التربية عدة إحصائيات حول عدد الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية في الضفة والقطاع بما فيها البرامج والتخصصات العلمية، مؤكداً حرصهم على تطبيق معايير الجودة وتطوير البحث العلمي والأكاديمي في المؤسسات التعليمية حسب الأصول من أجل الارتقاء بمستوى المؤسسات الوطنية التعليمية. ودعا النواب مؤسسات التعليم العالي والجهات الرسمية المعنية إلى ضرورة صياغة خطة شمولية واضحة للتعليم العالي تضمن الحفاظ على معيار الجودة وتنمية المجتمع والتخطيط لسوق العمل والتغلب على مشكلة ازدياد الخريجين في بعض التخصصات، بهدف خدمة الطلبة والتقليل من نسبة البطالة في صفوفهم.



فلسطين ومنها مفتاح قبول وتسجيل الطلبة في البرامج والتخصصات العلمية ومدى انعكاس ذلك على معيار الجودة ومستوى الطلبة الخريجين، بالإضافة للأزمات المالية التي تعانيها الجامعات والمؤسسات التعليمية في فلسطين جراء الحصار وسوء الوضع المالي للطلبة وذويهم. بدورهما قدما رئيسي الجامعة،

على مستوى جامعات الدول العربية والأجنبية، مستدركاً بالقول: "لقد حصلنا على عدة جوائز دولية متميزة سواء على صعيد الجودة أو بالنسبة لأعضاء الهيئة الأكاديمية والعاملين بالجامعة، علماً بأن الكادر البشري بالجامعة هو محط فخرنا وموضع اهتمامنا البالغ". وأشار المزياني إلى عدد من المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في

مشيراً لمسيرة الجامعات الفلسطينية عبر العقود الماضية، ومشيداً بدور الجامعة الإسلامية في إيجاد جيل متعلم ومتقن يحمل هم الوطن ويعمل من أجل تحرير. ونوه المزياني إلى جودة التعليم بالجامعة الإسلامية ومستوى الخريجين في كافة العلوم الإنسانية والعلمية والشرعية، لافتاً إلى أن جامعته تحتل مكانة متقدمة

التقت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مؤخراً برئاسة مجلس أمناء الجامعة الإسلامية نصر الدين المزياني، ورئيس الجامعة عادل عوض الله، ورئيس كلية العلوم التطبيقية والمهنية رفعت رستم، وبحث معهم واقع ومشكلات المؤسسات التعليمية في فلسطين وسبل الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والمهني للطلبة. بدوره أكد رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل أن اللقاء يأتي في إطار المهام الموكلة للجنة ورغبة منها في متابعة المؤسسات التعليمية وللإطلاع على واقع التعليم العالي في فلسطين، وبهدف تشخيص الحالة التعليمية لتلك المؤسسات وسبل الارتقاء بالمستوى التعليمي والأكاديمي في فلسطين، وحضر اللقاء أعضاء لجنة التربية النواب: خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، جميلة الشنطي، هدى نعيم، يونس أبو دقة، وعاطف عدوان.

من ناحيته أشاد رئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية نصر الدين المزياني بدور لجنة التربية في المجلس التشريعي كجهة تشريعية ورقابية على الوزارات والمؤسسات الرسمية بما فيها التعليمية،

لجنة الأمن والداخلية تتفقد ليلاً نقاط الشرطة الفلسطينية

من ناحيته أشار اللواء أبو نعيم إلى أن رجال الشرطة يقومون بواجباتهم التي خولها لهم القانون، وهم لا يألون جهداً من أجل المحافظة على أرواح المواطنين وأعراضهم وممتلكاتهم، على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة لهم، لافتاً إلى أن ضباط وأفراد الشرطة الفلسطينية على قدر المسؤولية ويحملون الأمانة الموكلة إليهم، ويؤدون واجباتهم على أتم وجه دون تقصير ولا تفريط، منوهاً إلى أنهم أثبتوا جدارة مهنية وكفاءة أمنية عالية خلال السنوات الماضية، وقاموا بكل الواجبات الشرطية والمهام الأمنية بكل اقتدار وأمانة ومسؤولية، وعملوا على حماية ظهر المقاومة أثناء العدوان والاعتداءات الصهيونية على القطاع. وفي نهاية الجولة تقدم اللواء أبو نعيم بالشكر الجزيل لنواب المجلس التشريعي وللجنة الداخلية والأمن على جهودهم وتفقدتهم للحواجز الشرطية ونقاط السيطرة في محافظات القطاع، داعياً للمزيد من الجولات التي من شأنها الوقوف على الوضع الأمني والإطلاع على الجهود التي تبذلها الشرطة الفلسطينية بهدف حفظ الأمن ورعاية مصالح المواطنين.



أفراد وضباط الشرطة.

المحافظة الوسطى

إلى ذلك قامت لجنة الداخلية بجولة ليلية بالمحافظة الوسطى شارك فيها النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، ووكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق أبو نعيم، بالإضافة للعديد من الضباط وقيادات جهاز الشرطة بالمحافظة، وتفقد الوفد نقاط السيطرة التابعة للشرطة في المحافظة واطلعوا على أحوالهم ومدى استعداداتهم والإجراءات المتخذة من قبلهم بهدف حفظ الأمن والنظام وتطبيق القانون.

خدمة المواطنين وحماية الجبهة الداخلية وحفظ الأمن والعمل من أجل مبدأ سيادة القانون، وقدر الوفد البرلماني جهود أفراد الشرطة الذين يحرصون المقترقات ويسهرون على حماية المواطن، معتبرين أنهم يقومون بواجبهم الوطني والشرعي والأخلاقي في خدمة أبناء شعبهم المحاصر.

وفي نهاية الجولة تقدمت قيادة الشرطة في محافظة الشمال بالشكر للنواب على متابعتهم وجولتهم التفقدية التي من شأنها رفع معنويات

والموازنات، وفي ظل انخفاض درجات الحرارة وطقس الشتاء البارد. وأكد النائب الأشقر أن الأجهزة الأمنية في قطاع غزة تتسلح بعقيدة أمنية سليمة تقوم على حماية الثوابت والمقاومة، والحفاظ على المواطنين وممتلكاتهم، مؤكداً على دعم لجنته ووقوفها إلى جانب وزارة الداخلية بجميع أجهزتها الأمنية والشرطية التي تعمل في ظل وضع استثنائي معقد ومع ذلك تحقق إنجازات واضحة وكبيرة.

محافظة الشمال

كما تفقد النائب الأشقر، ونواب محافظة شمال غزة نقاط الشرطة المنتشرة بالمحافظة والمرابطة على المقترقات الرئيسية فيها، وذلك خلال جولة ميدانية ليلية للإطلاع على أوضاعهم ورفع معنوياتهم وتفقد أحوالهم والوقوف على استعداداتهم الميدانية ومدى الجهوزية، حيث زار الوفد عشر نقاط رئيسية تتركز فيها قوات الشرطة الفلسطينية بهدف حفظ أمن الوطن والمواطن.

وأكد النائب الأشقر على الدور الكبير الذي تقوم به الشرطة في

نظمت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي سلسلة جولات ليلية لتفقد نقاط السيطرة التابعة للشرطة الفلسطينية في محافظات قطاع غزة، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، ومقررها النائب مروان أبو راس، والمقرر الإداري للجنة نبيل الخالدي، وبمشاركة العديد من النواب، ومدراء العمليات بالشرطة ومدير العلاقات العامة فيها، بالإضافة للعديد من الضباط والمسؤولين بوزارة الداخلية.

محافظة غزة

كانت أول جولة من سلسلة الجولات الليلية المذكورة من نصيب محافظة غزة، حيث عبر النائب الأشقر أثناء الجولة عن شكر لجنته للدور الكبير الذي تقوم به الشرطة الفلسطينية من خلال العيون الساهرة على حماية الوطن والمواطن والتي تواصل الليل بالنهار لتسهر على راحة أبناء شعبنا وتأمين ممتلكاته في ظروف بالغة القسوة من حيث قلة الإمكانيات



بقلم النائب:
إبراهيم دحبور

حماس في عيون داعش.. بين عقم التفكير وعمق التكفير

هناك قاعدتان توضحان علاقة الإنسان بمحيطه وبيئته التي يحيا فيها، تقول القاعدة الأولى إن "من جهل شيئاً عاداه" أما القاعدة الثانية فتعطي الإنسان القدرة على التعامل مع الأشخاص والهيئات والأفكار والمعتقدات والمبادئ على أسس من الفهم والوعي والإدراك، وهذه هي قاعدة "النظرات الأربع" وهي نظرة الإنسان لنفسه ونظرته للغير، ونظرة الآخر لنفسه ونظرته للآخرين.

وانطلاقاً من فهم هاتين القاعدتين في التعاملات البينية، يمكن لأي إنسان أن يُدع في بناء علاقاته الإنسانية، وأن يجلب لنفسه الهدوء والسكينة خلال تعايشه مع بيئته ومجمعه.

وتأسيساً على ما سبق وكربط بين عنوان المقال ومقدمته، وعودةً إلى العلاقة بين القاعدتين ونظرة من يتبنى فكر داعش لحماس وعقم تفكيرهم تجاهها وعمق تكفيرهم لها، لدرجة أنهم يقدمونها في العداوة على المحتل الغاصب، ويناصبونها العدا أكثر من عداؤهم للحركات التي لا تتبنى الإسلام.

وبموجب القاعدة الأولى فإن داعش تجهل حركة حماس تماماً، تجهل أنها حركة مقاومة فلسطينية تحصر جهادها في فلسطين فقط، وتحصر على عدم نقل ساحة الصراع إلى أي مكان آخر، ولا تتدخل في شؤون الآخرين، بينما داعش تريد حركة إسلامية أممية عالمية لا تكتثر بالحدود ولا بالأنظمة ولا بالقوانين الدولية.

وتجهل داعش أن حماس جزء من حركة النهضة الإسلامية وتتبنى فكراً إسلامياً وسطياً معتدلاً، والمقاومة عندها وسيلة وليست غاية، بينما داعش تريد حركة حدية ترى كل العالم خصماً وعدواً يجب مواجهته والقضاء عليه، وتجهل داعش أن حركة حماس ترتبط فكرياً وليس تنظيمياً بجماعة الإخوان المسلمين التي جاءت للعالمين بالدعوة والخير والتسامح والعفو.

بينما داعش تريد أن تدين بالولاء لزعيم تنظيم الدولة الإسلامية وأن تأتي للعالمين بالسيف والقتل والذبح، وتجهل أن حماس تعمل بوعي وإدراك على توفير الظروف الملائمة لتحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني، بينما داعش تريد حركة انتحارية تعمل دون تفكير أو أخذ بالأسباب، وتجهل داعش أن حماس تسعى لتخليص القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية من دنس الاحتلال سواءً بسواء، وتريد حركة معادية للشرائع كلها بغض النظر عن وطنيتها، وأن تضع المسيحي ومقدساته في صلب هجماتها تماماً كالمحتل الغاصب لأرضها.

وتجهل داعش أن حماس لا تناصب الشيعة العدا ولا تعتبرهم خارجين عن الملة وإنما هم من المسلمين، وأن حماس تقيم علاقاتها معهم على قاعدة النصرة لا الطاعة، وأن المحدد في العلاقة هو البعد السياسي وليس العقيدة والمذهب فقط، بينما داعش تريد من حماس أن تعتبرهم روافض وزنادقة ومرتدين يجب قتلهم أينما وجدوا ومهما اقتربوا في عقيدتهم من أهل السنة.

وتجهل داعش أن حماس ترى أن نصوص الإسلام ثابتة نصاً ومتحركة فهماً، وأن معظم نصوص الإسلام تخضع للاجتهد والمقاربة، بينما داعش تريد أن تعتبر النصوص ثابتة نصاً وفهماً، وأن جميع النصوص توقيفية ولا يوجد نصوص اجتهادية.

أما القاعدة الثانية (النظرات الأربع) فإن داعش لا ترى إلا نفسها ولا ترى الآخرين إلا من منظورها، ولا تعترف بنظرة الآخرين لأنفسهم ولا بنظرتهم لها أو للآخرين، وحماس أحد هؤلاء الذين لا يجوز أن ينظروا إلا بمنظورها وأن لا يروا إلا ما ترى هي، لذلك نراها تضرب بعرض الحائط كل وسائل التقارب التي انتهجتها حماس معها، وتهدم كل الجسور ونقاط الوفاق الدينية والوطنية وتلغيها من حسابها، لذلك لا نتوقع تغير الحال ولا ذوبان جليد العلاقة، وسيبقى عقم التفكير وعمق التكفير هو سيد الموقف في العلاقة بين داعش وحماس.

التشريعي يعزي عائلة الشهيد أبو صعاليك ويهنئ الأسير الهندي بالإفراج



تفرضها عليهم إدارة السجون للنيل من عزائمهم، موضعاً أنهم يتمتعون بقدر كبير من الصبر والمصابرة والعزيمة القوية التي لا تلين، معرباً عن أمله بأن يتم تحرير باقي زملاءه من الأسر قريباً. يذكر أن الأسير الهندي كان قد بدأ مشواره مع المقاومة والنضال ضد الاحتلال بداية التسعينيات من القرن الماضي، وخرج مطارداً من الوطن في رحلة طويلة، وتم اعتقاله في الأردن لمدة 9 شهور، قبل أن يقع في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، حيث حكمت عليه محاكم الاحتلال بالسجن 10 سنوات بداية الأمر، ثم مددت السجن لمدة 17 عاماً، بتهمة إصابة مستوطن بسلاح أبيض على بحر محافظة خان يونس، والمشاركة في تدريبات عسكرية.

الهزيمة والتراجع، ويمضي قدماً في سبيل الله متسلحاً بالإيمان والعقيدة والهمة العالية لمقاتلة العدو على طريق النصر والتحرير. من جهة أخرى هنا المجلس التشريعي الأسير المحرر محمود مصطفى الهندي من مدينة خان يونس بعد تحرره من سجون الاحتلال مؤخراً، وقدم النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر رافقه النائبان يونس الأسطل ويونس أبو دقة التهئة للأسير المحرر وعائلته بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال مقدّرين له جهاده وصبره خلف قضبان العدو لمدة 17 عاماً متتالية. وشرح الأسير المحرر الهندي (39 عاماً)، أوضاع الأسرى في السجون ونقل معاناتهم جراء الإجراءات القمعية التي

قدم وفد من المجلس التشريعي التعازي لعائلة أبو صعاليك من محافظة خان يونس باستشهاد ابنهم الشهيد/ موسى حافظ أبو صعاليك، الذي استشهد أثناء التدريب بأحد مواقع المقاومة مؤخراً، وضم وفد التشريعي النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، رافقه النائبان يونس الأسطل، ويحيى العبادسة، وكان في استقبالهم جمع من وجهاء عائلة الشهيد وأقربائه بالإضافة لعدد من قيادات ووجهاء المحافظة.

وهنا وفد التشريعي عائلة الشهيد باستشهاد ابنهم الذي مضى على طريق التحرير والنصر والاعداد لمنزلة العدو، منوهين إلى أن شعبنا حياه الله تبارك وتعالى بهذا الجيل الذي لا يعرف

أمين عام التشريعي يناقش قضايا قانونية مع شركة توزيع كهرباء غزة



بشركة الكهرباء بإجراء دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع وذلك للمحافظة على حق المواطن في الحصول على الخدمة وواجباته تجاه تسديد أثمان هذه الخدمة. وقد أعرب مدير عام شركة الكهرباء عن استعداد الشركة للقيام بكافة هذه الدراسات وتزويد المجلس التشريعي بها والتوافق على السياسات العامة مع لجان المجلس التشريعي المختصة فيما يتعلق بتنظيم قطاع الكهرباء وتطوير جودة الخدمة المقدمة للمواطنين وفي إطار التزاماتهم بالتسديد وفقاً للأصول القانونية.

ومقابل خدمة تقدم للمواطن والأصل أنها تحصل من المواطن بعد حصوله على الخدمة وبشكل دوري ومستمر. وناقش مطير إمكانية إقرار قانون خاص لتنظيم الكهرباء العامة ومصادر الطاقة البديلة والمتجددة وحماية شبكة الكهرباء من التعديات التي يقوم بها بعض المواطنين وسرقة التيار الكهربائي دون وجود عقوبات تردع المواطن من القيام بذلك. وفي هذا الإطار أكد أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون ضرورة أن تقوم

عقد أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني د. نافذ المدهون اجتماع مع وفد من شركة توزيع الكهرباء بغزة برئاسة مديرها العام سمير مطير، وذلك يوم أمس بمقر المجلس بغزة، وبحث الاجتماع إمكانية اعتبار فاتورة الكهرباء سنداً تنفيذياً. بدوره أشار مطير إلى أن ذلك يأتي من أجل تمكين الشركة من الحصول على حقوقها دون الحاجة إلى إجراءات التقاضي العادية التي قد تطول لعدة سنوات في حين أن ديون شركة الكهرباء هي ديون مستحقة



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

الحصانة المفقودة

هناك قوانين ودساتير وأعراف في كل دول العالم تحترمها جميع الأطراف، ومن شأنها تنظيم العمل والحياة والعلاقات بين أفراد المجتمع والدول والمنظمات، ومن هذه الأعراف قانون الحصانة البرلمانية، أي الحصانة التي يمنحها القانون أو الدستور للنواب والبرلمانيين، وهي حصانة لها احترامها في كل الدنيا إلا عندنا في فلسطين، تجد الاحتلال يلاحق نوابنا ويضج بهم في السجون، وما أن يخرجوا حتى يلاحقهم مرة أخرى وهكذا، هذا من جانب الاحتلال أما من جانب السلطة في الضفة الغربية فحدث ولا حرج، فهي لا تقيم وزناً للنواب ولا للحصانة البرلمانية على الرغم من النصوص القانونية الواضحة بهذا الخصوص.

وجدنا أفراد الأجهزة الأمنية وقد أطلقوا النار على أقدم النائب المرحوم حامد البيتاوي في شوارع نابلس، وكذلك شهدنا حوادث إطلاق نار متكررة على سيارات النواب وممتلكاتهم وبيوتهم في الضفة من قبل عصابات الأجهزة الأمنية أو من يتبعون لهم بشكل أو آخر، هذا ناهيك عن مصادرة حق النواب في الاجتماع وعقد الجلسات البرلمانية وسن القوانين...، والتعطيل المتعمد للمجلس التشريعي منذ سنوات كلها انتهاكات بحق الحصانة البرلمانية وأصحابها النواب المنتخبين ديمقراطياً، الذين من المفترض أنهم يتمتعون بحصانة قوية وحماية قانونية معتبرة.

وفي هذا الإطار، إطار المناكفة ومصادرة الحقوق وانتهاك الحصانة البرلمانية يأتي تشكيل المحكمة الدستورية التي يرى المختصون أنها ليست دستورية وباطلة على مستوى النشأة والتأسيس والتكوين، تأتي المحكمة الدستورية في مهمة واضحة مفادها شرعية قرارات رئاسة السلطة وبالتالي تركيز كل السلطات في يد رئيس السلطة، إنها الدكتاتورية بعينها ومصادرة حقوق الآخرين.

وأخيراً جاءت قرارات رفع الحصانة عن نواب المجلس التشريعي ونزعها وتجريدتهم من حصانتهم، تلجم الحصانة المفقودة المهدورة، وعلى الرغم من أن هذا القرار يأتي في ظل المناكفات والخلافات الفتاوية الداخلية غير أن هذا الخلاف تطور وتقدم ليطال النواب أنفسهم، وليضرب رئيس السلطة القانون والدستور والمواثيق بعرض الحائط، وربما نشهد في المرحلة المقبلة مزيداً من القرارات التي من شأنها الاعتداء على حصانة نواب آخرين.

وطالما أن المحكمة الدستورية قائمة فلن نستبعد إجراءات إضافية لها علاقة بالانتهاكات والتجاوز على القانون والنظام الأساسي، وربما يصل الحال برئيس السلطة إلى حل المجلس التشريعي كله وبالتالي سلب صلاحياته والسلطة عليها، أنها عقلية التسلط والتفرد والديكتاتورية الكريهة، إنها سلطة الرجل الواحد وحكم الشخص الواحد الذي لا يرتضي معه شركاء ولا منافسون، ويريد أن يمضي وفق قانون "ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الدمار"، لقد حان الوقت وأن الأوان لإجراء معالجة حقيقية وواقعية عاجلة من أجل تخليص المجتمع والشعب من النظام الديكتاتوري.

أرى أنه على المسؤولين والفصائل ومنظمات المجتمع المدني والكل الفلسطيني، أن يأخذوا الأمور بالجدية الحقيقية وأن يبحثوا عن مخرج فاعلة وقابلة للتنفيذ للخروج من الواقع المرير الذي نحياه، وهنا أقترح أن يتم تنظيم مؤتمر وطني شامل لا يستثني أحد من الغيورين على مصلحة البلاد والعباد، والمحبين لفلسطين وأحرار العالم، يكون مدعوم بقوة شعبية واسعة وكبيرة، ويتم فيه الإعلان الواضح والصريح عن رفض تغول السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وليذهبوا أبعد من ذلك ويعلموا عن عدم شرعية رئاسة السلطة ويمضوا قدماً نحو تصويب الواقع بتشكيل مجلس وطني حر وشريف يشرف على تنظيم انتخابات أو على الأقل تشكيل كيان بديل يسعى لرحيل النظام الديكتاتوري ويعمل على تكريس الديمقراطية والنظام المدني الحديث.



د. بحر وثواب ومقاتلة فصائل يسلامون (ثوب القدس) لرفاق درب الشهيد الزواري في سلاح الطيران الكتائب القسام شياطة عن حائلته

التشريعي يؤدي واجب العزاء بالشهيد التونسي "الزواري" ويحمل الاحتلال مسؤولية اغتياله



جانب قضيتنا ومساندتها بكافة أشكال الدعم المادي والعسكري والتكنولوجي بهدف المساعدة في مواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يحتل مسرى رسول الله وقبله المسلمين الأولى. وكانت فصائل فلسطينية قد نعت الشهيد الزواري معتبرة إياه شهيد الأمة العربية والإسلامية، ومقدرة جهوده في دعم المقاومة الفلسطينية، وداعية الشباب العربي للسير على خطاه واتباع نهجه في نصرة الحق الفلسطيني.

العسكري بساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، واعتبر النواب أن انخراط الشهيد الزواري في صفوف المقاومة الفلسطينية دليل واضح على أن قضية فلسطين هي القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية، وأن شباب الأمة فيهم الخير الكثير وبوسعهم تقديم المزيد من أجل فلسطين وتحرير بيت المقدس. وكانت رئاسة التشريعي في تصريح صحفي سابق قد ناشدت شباب الأمتين العربية والإسلامية للوقوف إلى

قدم وفد من نواب المجلس التشريعي واجب العزاء بالشهيد التونسي "محمد الزواري" الذي بات يعرف بلقب "طيار حماس"، وحمل النواب الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن اغتياله على الأرض التونسية، معتبرين ذلك اعتداء صارخ على الدولة والشعب التونسي الشقيق، ومنددين بتكرار اعتداءات الاحتلال على الأراضي والشعوب العربية والإسلامية. جاء ذلك لدى زيارة النواب لخميمة العزاء التي أقامتها حركة حماس ودارعها



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps